مجرد كلام

▪ عدوية الهلالي

من سيضحك في النهاية؟..

في أول دورة انتخابية ، ارتكب أبناء المناطق الغربية خطأ لايغتفر عندما امتنعوا عن المشاركة في الانتخابات بناءً على فتاوى أطلقها رجال الدين بضرورة مقاطعة انتخابات ترعاها قوات الاحتلال الأمريكية ، وواصلوا سماع الفتاوى وقاوموا الاحتلال ثم فتحوا أبواب مدنهم لتحتضن الغرباء القادمين لتدمير العراق بأسم الجهاد وبدأت قصة (تنظيم القاعدة) وماتبعها من عنف طائفي ليكتشفوا فجأة انهم كانوا واهمين وإن خوض العملية السياسية أهم من مقاطعتها فثبتوا أقدامهم فيها في الدورة الانتخابية الثانية وتمكنوا من الحصول على مكاسب ومناصب وعاد الأمان النسبي لمناطقهم بانتشار قوات الجيش والشرطة وأبناء الصحوة ، وكانت أمامهم فرصة حقيقية لكسب ثقة ابناء مدنهم وتوفير مايلزمهم من خدمات وتحصيل حقوقهم من الحكومة من خلال مواقعهم فيها ، لكنهم وقعوا في الخطأ الثاني عندما أسهموا في فتح ابواب مدنهم مرة أخرى للغرباء وكانت الغلطة هذه المرة كارثية اذ أخرجت السكان من ديارهم وشردتهم في ربوع العراق وحولت مدنهم الى انقاض كما التصقت بهم ذنوب داعش فاصبحوا ضحايا لها إما بالانتماء الى تنظيمها الارهابي أو بالنزوح من منازلهم وفقدان كل أسباب الاستقرار والحياة الكريمة ..واليوم ، تسعى الحكومة الى إجراء الانتخابات لتثبت لنفسها وللعالم انها تمكنت من عبور الأزمات بنجاح ، لكنها تواجه العديد من العقبات التي نتج بعضها عن أخطاء أبناء المناطق الغربية ، فدخول داعش الى مناطقهم جعل مشاركتهم في الانتخابات المقبلة ملغومة بالمعوقات فاغلبهم لم ينجح في العودة الى منطقته ومن عاد منهم لم يجد اهتماماً حقيقياً من حكومته بتأهيل تلك المناطق عدا ضياع بطاقاتهم الانتخابية أو تعمد اتلافها من قبلهم خوفاً من داعش ، كما أن هناك تلاعباً كبيراً في بطاقاتهم الانتخابية من قبل موظفي المفوضية العليا للانتخابات في مدنهم ..لهذه الاسباب وغيرها يطالب أغلب السياسيين في تلك المناطق بتأجيل الانتخابات أو الغائها على الرغم من إدراكهم التام لصعوبة ذلك وتعارضه مع الدستور ..وهكذا ، تواجه الحكومة معضلة كبيرة محاولة تجاهلها قدر الامكان وتمرير قانون الانتخابات واجرائها في موعدها المحدد بينما يشعر سياسيو تلك المناطق بأنهم يحصدون نتائج أخطائهم ليس للاسباب الفنية التي أشرنا اليها والتي تعترض طريق اجراء انتخابات نزيهة وشفافة في مناطقهم بل لأنهم فقدوا ثقة مواطنيهم بهم ولن ينجحوا في ضمان ولائهم لهم أو مشاركتهم أصلاً في الانتخابات ..هل ستكون معضلة إذن بالنسبة للحكومة وبقية الاطراف التي سارعت الى تشكيل عشرات الاحزاب والائتلافات ام انها فرصتهم الذهبية لتعزيز وجودهم في الساحة السياسية في ظل غياب الآخرين او انحسار نجومهم ؟..

يقول المثل الفرنسي انه لايهم من الذي يضحك في بداية المشوار فالفائز هو من يضحك في النهاية ، ومن المؤسف إن سياسيي المنطقة الغربية لم يجربوا الضحك في البداية وقد لايضحكون في النهاية فهل أدركوا الآن حجم أخطائهم ؟!

اليوم ، تسعى الحكومة الى إجراء الانتخابات لتثبت لنفسها وللعالم انها تمكنت من عبور الأزمات بنجاح ، لكنها تواجه العديد من العقبات التي نتج بعضها عن أخطاء أبناء المناطق الغربية.

صلب الموضوع

محمد شياع السوداني
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

" إن الدولة ومن خلال إلتزامها الدستوري والشرعي ترعى أكثر من أربعة ملايين فقير وتحافظ عليهم وتوفر لهم الحد الادنى من العيش الكريم وهذا ما لمسناه من مجلس الوزراء المتعاطف مع الفقراء ويعمل بجد من أجل تخصيص الأموال الاضافية لدعم الفئات الفقيرة، إن جهود وزارة العمل هذه تأتي ضمن تنفيذ البرنامج الحكومي المحدد الأولويات ووفق الامكانيات المالية المتاحة".

راكان الجبوري
محافظ كركوك

"نعمل على تقوية عمل الشرطة وزيادة فاعليتها ودعمها، ونشيد كذلك بتضحيات الشرطة العراقية خاصة شرطة كركوك في الملاحقة والقضاء على الإرهاب وعصابات الجريمة ودعم خطة فرض القانون، كما نثمن الجهود التي تقوم بها قيادة عمليات كركوك والقطعات العسكرية الساندة لها التي تقوم بمهام بطولية في عملية تطهير وتفتيش المناطق المحررة جنوبي كركوك وغربيها".

نور الدين قبلان
عضو مجلس نينوى

"إن الأنباء التي تحدثت عن عودة العاكوب الى منصبه غير صحيحة إطلاقاً، وقرار سحب يده ساري المفعول، وبالرغم من سحب يد العاكوب، هناك جلسة ستحدد قريباً لمجلس نينوى لإستجوابه لتورطه بملفات فساد كثيرة وكبيرة، لاسيما مع وجود قرار من رئيس الوزراء حيدر العبادي، في وقت سابق، يفيد سحب يد العاكوب لمدة شهرين، وإحالته إلى التحقيق بتهم "فساد وإهدار المال العام".

الرصاص الطائش موت يلاحق البابليين في المناسبات

▪ مواطنون يدعون إلى تشريع يمنع حيازة السلاح وحصره بيد الدولة

▪ قيادة الشرطة تؤكد ملاحقة مطلقي النار: الاعتقال مصير المخالفين

□ بابل / إقبال محمد

اطلاق عيارات نارية عشوائيا.. (أرشيف)

طالب مواطنون وناشطون محليون في محافظة بابل، الحكومة المحلية بإصدار قرار يعاقب مطلقي العيارات النارية في المناسبات المفرحة والحزينة، وفيما شددوا على ضرورة ملاحقة الاشخاص غير الملتزمين بالقرار، أكدت شرطة المحافظة استمرار حملات التفتيش والبحث عن الاسلحة غير المجازة ومحاسبة أصحابها.

ويقول المواطن سالم الاعرجي لـ"المدى"، "في كل مناسبة عامة وخاصة في مبارات كرة القدم تظهر كائنات همجية متخلفة تكون أشكالها كأشكال البشر تقوم باطلاق نار عشوائي يصيب ويضرب الاطفال والنساء والرجال وتحاول أن تقتل الفرحة وتزرع الحزن وأشار الى أن العقل نور وفرحة وهو تعبير عن التفاخر بتحقيق إنجاز مفيد للبلد وكرة القدم لعبة تفرح الناس وقت الفوز فقط لذا على الناس والمحتفلين أن يراعوا سلامة المجتمع من الأذى الذي يتسببون فيه للجميع".

وتابع الاعرجي بالقول "عبّر عن فرحك بسعادة وليس بأنتقام وترهيب الناس وطالب الاعرجي المواطنين عدم الخروج خلال هذه الفترة إلا للضرورة القصوى وعلى الآباء أن لا يرسلوا أطفالهم إلى الشارع أو السطوح لحين انتهاء العاصفة الهمجية وقيام أجهزة الشرطة باعتقال وسجن كل من يطلق العيارات النارية".

من جانبها قالت الناشطة في حقوق الانسان شيماء سعيد لـ"المدى"، "متى يتوقف البعض من المواطنين عن إطلاق العيارات النارية بالمناسبات والتي تأتي كزخات المطر لتقتل وتجرح الكثير من المواطنين بدون سبب".

وبينت سعيد إن "اطلاق العيارات النارية وبكثافة تقليد غير حضاري وغير موجود في أغلب الدول ويجب الامتناع عنه بكل الطرق وعلى الحكومتين الاتحادية والمحلية إصدار تعليمات وقرارات حاسمة وفرض غرامات كبيرة وزج كل من يطلق النار بالسجون من أجل حماية أبناء الشعب". وأضافت "صحيح نريد أن نفرح بالمناسبات ولكن ليس بإطلاق النار العشوائي بل برفع الأعلام والغناء وتبادل الحلوى".

وتابعت "نحن لا نريد تحويل الأفراح الى أحزان بل العكس ، حيث إن ذلك أدى الى نكوص في الشخصية العراقية والتي هي أصلاً كانت تغالي بالحزن ، ومازال البعض يعيش حالة البداوة ويحاول دائماً أن يظهر نفسه فارساً يحمل السلاح ويستخدمه على حساب الآخرين الذين حضروا ليستمتعوا". من جانبه يقول نصير الحسيني وهو مهندس مدني لـ"المدى"، "دائما ما يتكرر هذا المشهد اللاحضاري في كل مناسبة بإطلاق الأعيرة النارية و تمتلئ مشافينا بالمصابين الأبرياء نتيجة خطأ في إستخدام السلاح فضلاً عن الفزع و الخوف اللذين يصيبان النساء و الاطفال و الغافلين دون مبرر وبين "لك أن تتصور كم هو عدد الضحايا الأبرياء من الغافلين وهم يودعون أحلامهم نتيجة خطأ أرعن من منتش بلا سبب مبرر و إذا أضفنا الى ذلك الالعاب النارية نجد أنفسنا في ورطة حتى أصبحنا نخاف من الفرح لذا نطالب بمنع الاطلاقات النارية بكل السبل واصدار قرارات محلية بذلك". ويقول الناطق الرسمي باسم قيادة شرطة بابل العقيد عادل الحسيني لـ"المدى"، إن "قائد شرطة محافظة بابل اللواء الحقوقي علي حسن مهدي كوة الزغيبي أمر باتخاذ الإجراءات القانونية وإلقاء القبض على مطلقي العيارات النارية في المناسبات". و أهاب الحسيني "المواطنين الكرام التعبير عن فرحتهم بطرق قانونية وعدم تجاوز الضوابط ما يعكر صفو الأمن والفرحة ويؤدي إلى وقوع ضحايا من الأبرياء".

ودعا الحسيني أهالي المحافظة الى "التعاون مع القيادة خدمة للصالح العام ومن أجل استتباب الأمن في بابل الحبيبة أشار الى امكانية إخبار السيطرة المركزية للشرطة في حال رصد أي حالة من ذلك".

واعلن الحسيني عن "عزم قيادة شرطة بابل شن عمليات دهم ومطاردة العناصر التي تطلق العيارات النارية بشكل عشوائي خلال الاحتفالات ضمن اجراءات خطة أمنية أعدت لذلك لمنع إثارة وارباك الوضع الأمني في المحافظة وسقوط ضحايا".

العبادي يحقق في اعتداء حمايته على الصحفيين في النجف

▪ النقابة الوطنية تدعو رئيس الحكومة الى "تهذيب قواته الأمنية"

▪ مرصد الحريات الصحفية: الشرطة رفضت تدوين شكوى الإعلاميين

□ بغداد / المدى

طالبت النقابة الوطنية للصحافيين في العراق، رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، بمحاسبة أفراد حمايته الذين إعتدوا على الصحافيين أمس الأحد أثناء زيارته محافظة النجف، وفيما كشفت عن قيام طاقم حماية العبادي بإجبار المراسلين والمصورين بحجب مطالبة عوائل الشهداء بتعويضهم وإنصافهم، عبّر مرصد الحريات الصحفية JFO عن استغرابه الشديد من امتناع مراكز الشرطة في المحافظة من قبول تسجيل دعوة قضائية ضد الأشخاص الذين قاموا بضرب الصحفيين.

وأظهرت مقاطع فيديو بُثّت على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي، توضح كيفية إعتداء بعض عناصر حماية العبادي على الصحافيين ومطالبتهم بحذف مقاطع فيديو صوّرت لمواطنين لديهم مطالب خاصة من الحكومة العراقية.

وقالت مجموعة صحافيين حضروا مؤتمر العبادي في النجف إن "بعض عوائل الشهداء الذين حضروا المؤتمر، طالبوا العبادي بتلبية مطالبهم، ولأن الكوادر الصحافية صوّرت ذلك طلب منهم حذفه".

وبحسب الصحافيين فإن "حماية العبادي صادرت الكاميرات وأحتجزت الصحافيين في قاعة المؤتمر وإعتدت على بعضهم بالضرب، بالإضافة إلى ذلك ساومتهم بالإعتذار مقابل حذف التصوير".

قال مسؤول وحدة الرصد في النقابة الوطنية للصحافيين في العراق، مصطفى سعدون، إن "حيدر العبادي أطلق في أكثر من مرة وعوداً بحماية الصحافيين ومنع الإعتداءات عليهم ومحاسبة المعتدين، لكننا وجدناه غير قادر على تثقيف أفراد حمايته ومنعهم من الإعتداء على الصحافيين".

وأضاف سعدون "ليكن رئيس الحكومة جاداً في حماية الصحافيين ومحاسبة المعتدين عليهم من خلال محاسبة أفراد حمايته وإعلان ذلك عبر وسائل الإعلام، حتى يثبت جديته في حماية الكوادر الصحافية".

من جانبه أدان مرصد الحريات الصحفية (JFO) الاعتداء الذي تعرض له مراسل قناة NRT عربية في محافظة النجف، يوم أمس، اثناء تغطية احتفالية «يوم النصر» التي حضرها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في قصر الثقافة، ويبدي المرصد استغرابه الشديد من امتناع مراكز الشرطة في المحافظة من عدم قبول تسجيل دعوى قضائية ضد الأشخاص الذين قاموا بضرب الصحفيين.

وأبلغ مراسل قناة NRT عربية حسام الكعبي مرصد الحريات الصحفية (JFO) إن ضابطاً برتبة عميد في قوات سوات التابعة لوزارة الداخلية اعترض عملنا اثناء تصوير مبنى قصر الثقافة استعدادا لتغطية حضور رئيس الوزراء لاحتفالية «النصر» وتوثيق تجمهر المواطنين خارج المبنى، «وتعرضنا بشكل مباغت ومباشر للضرب من قبل عشرة رجال أمن بأسلوب مخيف».

وقال الكعبي، وهو يتحدث بنبرة حزينة، إن رجال الأمن لم « يكتفوا بضربنا بل عمدوا الى شتمنا أنا والمصور والمساعد وصادروا كاميرتنا واجهزة هواتفنا المحمولة». بحسب بيان المرصد

ولم تكتف القوات الامنية التابعة لوزارة الداخلية بضرب الصحفيين بل إنها اوعزت للقوات وعناصر الحماية الخاصة برئاسة الوزراء بابعادهم عن الاحتفالية مما عرضهم مجددا الى اعتداء آخر. ووثق مقطع فديو حصل عليه مرصد الحريات الصحفية (JFO) توسلات الصحفيين بمستشار الأمن الوطني فالح الفياض الذي اكتفى بالتلويح بيده لهم بألتزام الهدوء، قائلا «رسالتكم وصلت».

لكن عناصر الأمن استمرت هنا بضرب مساعد مصور قناة NRT عربية وسحبه بعنف لمحاولة اعتقاله.

وبين مقطع الفديو وصور الفوتو الاعتداء المباشر بالضرب على مراسل قناة NRT عربية ومجموعة أخرى من الصحفيين واحتجازهم بإحدى قاعات القصر الثقافي بعد احتجازهم بسيارات أجهزة الأمن.

وبدت آثار الضرب واضحة على جسد ووجه المراسل حسام الكعبي. ويقول صحفي، رفض ذكر اسمه، ان الاعتداء شمل مراسلين من قنوات اخرى وتم احتجاز مراسل قناة هنا بغداد حسنين الرفيعي ومصوره وفريق عمل قناة الاتجاه عصام الفتلاوي و وليد ميرزا بعد أن تعرضوا للضرب من قبل قوات أمنية خاصة يعتقد انها حماية رئيس مجلس الوزراء وقوات سوات التابعة لوزارة الداخلية.

والتزمت قوات وزارة الداخلية في محافظة النجف الصمت لكن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء أصدر بيانا في وقت متأخر من ليلة أمس قال فيه، إن «الزملاء الاعلاميين وعملهم المهني محط احترامنا وتقديرنا، ونرفض رفضا قاطعا أي تعامل يسيء إليهم ولعملهم».

وأكد البيان الصادر عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، إن ما جرى في مدينة النجف الاشرف أثناء نقل احتفالية النصر الكبير في المحافظة يتم التحقيق بشأنه والجهة التي قامت به، وان السيد رئيس مجلس الوزراء يتابع التحقيق بنفسه، ويؤكد رفضه لأي اعتداء على أي إعلامي او صحفي او اي مواطن وعدم التهاون مع من يثبت تجاوزه وتقصيره بحق الإعلاميين.

وتابع بيان مرصد الحريات الصحفية (JFO) "إننا إذ ندين الاعتداء الهمجي الذي تعرضت له الفرق الإعلامية في محافظة النجف فإننا ندعو وزارة الداخلية الى التحقيق مع القوات الخاصة (سوات) التي تورّط ضابط كبير فيها بالاعتداء على الصحفيين وأمر جنوده بضربهم واحتجازهم واتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون من قبل القوات الأمنية وعناصر الحمايات الخاصة.

ويطالب المرصد وزارة الداخلية ذاتها بالتحقيق مع مراكز الشرطة التي امتنعت من قبول شكوى الصحفيين ضد القوات التي اعتدت عليهم وهذا ما ينذر باتساع سلطة الأجهزة الامنية وخرقها لكافة قوانين الدولة العراقية.

صحفيون في مؤتمر اعلامي ببغداد.. (أرشيف)

المختصر

الزراعة تحذر من الطماطم الإيرانية

كشف الوكيل الفني لوزارة الزراعة مهدي ضمد، أمس الاثنين، عن وجود "آفة" في محصول الطماطم الايرانية، مبينا ان علاج الآفة غير متوفر في العراق.

وقال ضمد، في تصريح صحفي ان "الطماطم الايرانية تحمل آفة ومرض غير معروف، قد يسبب الضرر للمواطن العراقي المستهلك لهذه الطماطم"، مشيرا الى ان "الحكومة العراقية حظرت استيرادها لعدم توفر علاج هذه الآفة".

واضاف، ان "العراق مكتف بما ينتج من محصول الطماطم، وهذا ايضا سبب لإيقاف استيراد الطماطم الايرانية"، لافتا الى ان "وزارة الزراعة تقوم بإيقاف استيراد بعض المفردات الزراعية التي تتوفر في السوق وهي خالصة من السلة العراقية".

إيقاف العمل بجنسية اشنونا

أعلن مدير الجنسية العام اللواء مهدي نعمة الوائلي، أمس الاثنين، أن العمل في دائرة أحوال (اشنونا) بديالى سيتوقف اعتبارا من يوم غد.

وقال الوائلي في بيان، انه "سيتم إيقاف العمل دائرة أحوال (اشنونا) في محافظة ديالى اعتبارا من يوم غد الموافق، (٩ كانون الثاني ٢٠١٨)".

وأضاف، أن "هذا الإجراء جاء لإصدار البطاقة الوطنية للمواطنين ويكون الحجز الكترونيا".

يذكر أن مديرية الجنسية العامة أوقفت العمل في عدة دوائر تابعة لها تمهيدا لبدء العمل بإصدار البطاقة الوطنية للمواطنين.

افتتاح شارعين في مدينة الصدر

أعلنت أمانة بغداد، عن إعادة افتتاح شارعين فرعيين في مدينة الصدر بعد اغلاقهما لعدة سنوات.

وذكر بيان صادر عن الامانة، أن "دائرة بلدية الصدر الثانية بالتعاون مع مديرية الحراسات والأمن في أمانة بغداد وبالتنسيق مع قيادة عمليات بغداد افتتحت الشارع الرابط بين قطاعي ٢٩و٣٢ بعد إزالة أكثر من (٤٠) كشكا وسقيفة متجاوزة كانت تعيق عملية تقديم الخدمات البلدية".

واضافت، أن "بلدية الصدر الأولى أزالت التجاوزات الحاصلة في الشارع الرابط بين قطاعي ٣٠ و ٤٠ وأعادت افتتاحه لتقليل الزخم المروري في شارعي الجوادر والفلاح".

وتابعت المديرية بحسب البيان، ان "الدائرة المذكورة أزالت اكثر من (١٠٠) تجاوز عن شارع الداخل".